

المعارضة السورية بين وهم التمثيل في الخارج وغياب الإنجاز في الداخل

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

منذ بداية الأزمة السورية، خرجت المعارضة السورية لتدعو إلى إسقاط النظام، لكنها كانت تفتقر لأية رؤية واضحة لإدارة الأزمة أو لإحداث أي تغيير. ومع مرور الوقت، أثرت الشكوك حول أهداف هذه المعارضة، والتي بدت غامضة. تراكمت مع هذا الغموض مشاكل أخرى، كاختيار العمل خارج سوريا، وعزل نفسها عن الفصائل العسكرية. لتواجه تدريجياً مشكلة أخرى تتعلق بشرعيتها، ورؤيتها كبديل موثوق عن النظام السوري. الأمر الذي دفع بالفصائل والمجالس المحلية في الداخل، إلى تولي إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها أمنياً ومدنياً، وإنشاء قنوات تمويل منفصلة عن معارضة الخارج المنفية، مما قلص قدرة الأخيرة سياسياً، وأصبحت بعيدة عن الأنظار ومنقطعة عن الجماعات المقاتلة في الداخل. فلم يبق أمامها إلا خيار التراجع والتنازل عن أهدافها الأولى كتغيير النظام وانتقال السلطة، والدخول بحل تفاوضي لا يرضيهم.

في هذه الدراسة سنسلط الضوء على دور المعارضة السورية كقيادة؛ منذ بداية الأزمة وحتى الآن، وخلفية مؤسسيها، فمنذ تأسيسها كممثل لصوت الشارع السوري، والخسائر تتالت على الشعب السوري. حيث لم تتمكن هذه المعارضة من تمتين علاقاتها مع مواليها في الداخل، وأصبحت تركيبتها تتكون من خليط غير منسجم، بين تشكيلات ومجموعات، ومعارضين تقليديين، ومعارضين تابعين. كلهم باتوا يتحركون وفق أجندات من يدعمهم، وأصبح أعضائها يعملون كسفراء لصالح هؤلاء الداعمين.

تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، الأول يتناول عدة نقاط تتعلق بفشل هذه المعارضة من الناحية السياسية والإدارية، والمحور الثاني يتناول الانتهاكات التي مارستها تلك المعارضة من خلال فصائلها العسكرية على الأرض؛ ضد مختلف أطراف الشعب السوري.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال إبرازها لدور المعارضة السورية في تأجيج آلام السوريين، بدلاً من مداواتها، والتي نقلت حالهم من سيء إلى أسوأ، وتقوم الدراسة بالتفريق بين بداية حراكهم سلمياً ومتابعتها بهدف واضح ومحدد، وبين استلام هذه المعارضة قيادة حراكهم واتجاهها نحو العسكرة، وتشكيل الجماعات والفصائل المسلحة.

كما تأتي أهمية دراستنا من خلال توضيح أهم المعالم التي اتسمت بها هذه الشريحة التي تولت قيادة حراك السوريين، هل هي فعلاً كيان معارض للنظام السوري، أم مجرد جماعة تحاول تحقيق مصالحها على حساب معاناة السوريين؛ أم أنها دُمى تحركها حكومات أخرى.

إشكالية الدراسة

خاض السوريون حرباً امتدت - حتى الآن - لعشرة أعوام، تصدرت فيها التناقضات السياسية والمصالح بين الدول الإقليمية والدول الكبرى بشكل أساسي، دون الاكتراث بما عاناه وما زال يعانيه الشعب السوري من ويلات وأزمات، باتت تثقل حياتهم بشكل رهيب. وحيث تصدرت المعارضة بأشكالها المتتالية المختلفة المشهد كجسد مناهض للنظام السوري ولو شكلياً فقد كان لوجودها دور سلبي واضح في استمرار الأزمة ومعها معاناة الشعب السوري. ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة من خلال عدد من الأسئلة وهي:

١- ما هو واقع المعارضة السورية، ودورها خلال هذه الأزمة.

٢- كيف أوصلوا حراك السوريين إلى طريق مسدود، وساهموا بتغيير الواقع بما يناسبهم ويناسب داعمهم فقط.

٣- هل مارست المعارضة دوراً حقيقياً في إدارة الأزمة السورية لمصلحة السوريين، أم أنها كانت مجرد وهم وجسد بلا روح تسيّره القوى الأجنبية وفق مصالحها وأجنداتها.

٤ - هل كان لتعدد الفصائل العسكرية التابعة للمعارضة دور في استمرار الحرب في سوريا، وقيام عناصرها بالمزيد من الانتهاكات ضد السوريين أنفسهم، بدلاً من الدفاع عنهم.

المحور الأول: المعارضة السورية وفقدان التجانس الإداري والسياسي

لقد أثبتت السنوات الماضية عجز المعارضة السورية عن تمثيل الشعب السوري إدارياً وسياسياً، وفشلها في إدارة المناطق التي تسيطر عليها. حيث من الملاحظ غياب أي تطور في هذه الجوانب بين المجالس التي أسستها المعارضة منذ بدايتها حتى الآن. مما يؤكد غياب أية رؤية سياسية واضحة لها، أو أية استراتيجية لضمان استمراريتها، وإدارة المناطق التي تقع تحت سيطرتها. ومما يؤكد هذه النظرة أيضاً سيطرة الانقسامات داخل هيئات المعارضة نفسها، والتي تحول معظم ممثليها نحو البحث عن منافعهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، مما عزز من الفساد والانقسام بين أعضائها. وفي هذا السياق تأتي مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الفشل الإداري والسياسي للمعارضة نذكر منها:

افتقارها للتنظيم الإداري منذ البداية

اعتمدت المعارضة في بداية حراكها على الأساليب السلمية لتغيير النظام القائم، إلا إن الأطراف السياسية التي دعت لهذا الحراك عام ٢٠١١ كانت تفتقر للتنظيم الحقيقي، وأظهرت عدم قدرتها على قيادته. فالشخصيات الرئيسية التي استلمت قيادة هذه الدعوة، معظمها كانت ذات خلفية ايديولوجية، ولم يسبق لها أن واجهت تحدٍ بهذه الدرجة، بالإضافة إلى افتقارها لبناء استراتيجيات تسمح لها بتشكيل ائتلافات فعالة والوصول إلى السلطة.

فمنذ تأسيس المجلس الوطني السوري في أكتوبر ٢٠١١، شكّل التجمع الأكبر والأكثر نفوذاً للمعارضة السورية حتى تأسيس ائتلاف قوى المعارضة أواخر ٢٠١٢. وبداية ضم المجلس شخصيات وأحزاب بارزة من جميع أطراف الحراك السياسي، وادعى تمتعه بتفويض شعبي من النشاط على الأرض، وبأنه ممثلهم السياسي للانتفاضة.

رغم الترحيب الذي حظي به هذا المجلس، لكنه فشل بالاستمرار في نشاطه السياسي. فالهيمنة القوية على القرار داخل المجلس لشرائح معينة كان سبباً في تحجيمه، وخاصة عند

سيطرة جماعة الإخوان المسلمين عليه بشكل مكثف.^١ فهذه الجماعة، منذ نشأتها، كانت مشروعاً يسعى للسلطة والهيمنة، متسترين بأفكار الإسلام السياسي، وكانت سوريا من أولى الدول العربية التي نشروا فيها أفكارهم. وقد عانت هذه الجماعة بعد خروجها إلى المنفى من صراعات داخلية، وانشقاقات، وبدأ قادتها وأعضائها بانتهاج أساليب جديدة للعمل السياسي والعسكري، والانفصال عن الجيل القديم، والخروج من عباءته، وإعادة بناء منظومة التفكير والممارسة السياسية للجماعة من جديد. وقد كررت انتهازياتها السياسية بانضمامها للمعارضة أواخر عام ٢٠١١، ليعودوا مجدداً إلى صفوفها، ويعلنوا تشكيل المجلس الوطني السوري^٢. إلى جانب حلف من شخصيات وأحزاب سياسية معارضة تحت مسمى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في يونيو ٢٠١١، بهدف توحيد المعارضة^٣، تحت مسمى المجلس الوطني السوري. إلا إن تقاوم مشاكل وعثرات جسم المعارضة في هذا المجلس، مهدّ لتجربة جديدة، وهو "الائتلاف" ليصبح التعبير المطلوب لتشكيل بيئة مشتركة مع المجلس الوطني، تحت مسمى "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" الذي تأسس في نوفمبر ٢٠١٢، بهدف توسيع القاعدة السياسية للمعارضة واستعادة مصداقيتها. وقد تركزت السلطة داخل هذا الائتلاف في ثلاث كتل سياسية، الأولى بقيادة مصطفى الصباغ، رجل أعمال مقرب من قطر، والثانية يهيمن عليها الإخوان المسلمون وشخصيات علمانية، أما الثالثة فكانت بقيادة المعارض السوري ميشيل كيلو^٤.

إلا إن هذه المشاركة نقلت أمراض ومشكلات وصراعات التجربة الأولى إلى الثانية، وأضاف إليها محناً جديدة، حيث أصبح الائتلاف مجرد صورة باهتة، وهيكل عاجز عن القيام بأي دور في مجريات القضية السورية، وبات محلاً للنقد ليس فقط من قبل النظام السوري بل من

^١ أي شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٤٦، بروكسل، ٢٠١٣، ص ٢.

^٢ الإخوان المسلمون في سوريا.. ريادة نهج العنف

^٣ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

^٤ أي شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٤٦، بروكسل، ٢٠١٣، ص ٣.

خصومه الآخرين في المعارضة، وعموم السوريين وداعميه الإقليميين^٥. فقدره الائتلاف بمجالسه ومكوناته وضعت المعارضة على المحك، خاصةً مع تصعيد النظام السوري، والتحديات السياسية الأخرى، فبدأوا بحركة لعبة المسائرة، واتخاذ بعض المواقف للتغطية على أخرى، بما يتناغم مع عواطف مؤيديه، والحفاظ على مكانته كقيادة، ودعم دوره السياسي كمثل رئيسي، وإقناع الأطراف الإقليمية بتمثيله للمعارضة السياسية، للحصول على الدعم المادي والدبلوماسي.

غياب الاستراتيجية

رافق غياب تنظيم المعارضة السورية افتقارها لاستراتيجية مدروسة أيضاً، وتوفير بديل للحكم، ومعاونة من دينامية تنافسية منهكة، نتيجة تكاثر الأحزاب والائتلافات ومجالس القيادة المدنية والعسكرية المتنوعة، بدلاً من تشجيع عمليات الدمج، والتوحيد في تشكيل أكبر، لإعداد استراتيجية مستقبلية، إلا إنه سعى وراء السراب. فجماعة الإخوان المسلمين تجلّت استراتيجيتها في السيطرة على مشاريع تحالف المعارضة بدءاً من المجالس الأولى في اسطنبول، مروراً بمسعى تشكيل التحالف الوطني السوري في الدوحة صيف ٢٠١١، وانتهاءً بفرض السيطرة داخل المجلس الوطني السوري أواخر ٢٠١١، فأخضعوه لنفوذهم وتوجهاتهم، واستخدموه واجهةً لتعزيز مكانتهم وتقوية شبكة تحالفاتهم الإقليمية. لكن بالرغم من تنامي دورهم الخارجي إلا أنهم احترقوا سياسياً في سوريا مرة أخرى، بعد أن سحبت القوى المعارضة الأخرى البساط من تحتها، ووجودها لم يكن إلا مجرد صورة للتماهي مع مطالب الشعب. بالإضافة إلى محدودية قدرتها لوضع استراتيجية جديدة للتوافق مع جميع تلك القوى، وتراجع تلك القدرة على تأمين كوادر بشرية وموارد مالية، وأصبحت المنافسة مع الجماعات الإسلامية الأخرى، التحدي الأكبر لها، في أي مشاركة سياسية، مما تسبب في انعدام ثقة الآخرين بها^٦.

ومن ناحية أخرى أصبح هناك اختلاف في الرؤى بين هيئة التنسيق وغيرهم من الأطراف المعارضة، وبين جماعة الإخوان، حول بعض المسائل الرئيسية، كالتفاوض مع

^٥ سقطات الائتلاف الست.

^٦ الإخوان المسلمون في سوريا.. ريادة نهج العنف.

الحكومة من عدمه، والتحول نحو الخيار العسكري، والدعم الدولي والاستعانة بقوة عسكرية خارجية. يضاف إلى ذلك معارضة الأطراف الأخرى لسيطرة الإخوان على المجلس الوطني السوري، واتهام بعضهم للآخر بخيانة مبادئ ثورتهم. كل ذلك كان السبب الرئيسي في تقاوم المشكلات والخلافات بين أطراف المعارضة وافتقارهم لأية استراتيجية منذ بداية تشكلهم.^٧

لذا يمكن القول إن غياب الاستراتيجية المباشرة، كان لها ثمن باهظ على المعارضة السياسية؛ ما بين انتظار النصر العسكري أو التدخل الغربي، انتهى إلى إحباط أية مبادرات لحل الأزمة. فضيق فهمها للواقع منذ يقينها بسقوط النظام خلال أشهر انعكس على أدائها، وانعدام أية استراتيجية لحاضرها ومستقبلها؛ منذ تأسيس المجلس وهولته لتعزيز مكانته للحصول على اعتراف دولي، وانتهاءً بالائتلاف وتعهده بإسقاط النظام في البداية، والتحول لاحقاً لإطلاق طروحات ومبادرات جديدة تتضمن إجراء حوار مع النظام السوري.

انعدام الثقة

من المعروف أن الثقة هي الحالة التي يكون فيها الانسان متأكداً من كفاءة أمر ما يتعلق به أو بشخص آخر، وفي حالة الأشخاص، من الممكن أن تكون تلك الثقة نوعاً من الولاء للآخرين، والذي يعطي المرء القدرة والقوة والحماس للوصول إلى الأهداف، وتحقيق الأمنيات والرغبات. وهذا ما كانت تتأمله شريحة واسعة من السوريين منذ بداية الأزمة من المعارضة، ووجدوا فيها الطرف الموثوق لتحقيق أمانهم، لكن سرعان ما تلاشت هذه الثقة تجاه هذه المعارضة لأسباب متعددة، والتي انعكست على من في الداخل، وتمدد إلى الخارج. ومن هذه الأسباب:

^٧ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

أ- داخلياً

أصبحت هذه المعارضة بأطيافها المختلفة غريبة عن الشعب السوري، فمن في الداخل يرون أن من في الخارج لا يمثلونهم، كونهم باتوا أدوات تدار من خارج سوريا، حتى من بقي في الداخل بعضهم أصبح محكوماً بقرارات الخارج.⁸

وأصبح انتقاد المعارضة وازدراءها أمراً مألوفاً، نظراً لانقساماتها، بسبب صراعاتها الداخلية، وهي السمة التي رافقتها ضمن مسيرة تطورها بين مجموعة من اللاعبين، لكل منهم تأثير محدود، وافتقار للقدرة والفعالية، وما انقسامها إلا دليلاً على فشلها الجماعي، وعجزها عن توحيد قرارها طيلة سنوات عملها، فأدائها السياسي الباهت لم يواكب التحولات الكبيرة للقضية السورية على مدى سنوات الأزمة السورية، والتي استنقذ منها النظام السوري، بسبب عدم قدرة هذه المعارضة على مد جسور متينة مع المجتمع السوري، وأصبح السوريون المعارضون يحملونها مسؤولية الفشل.⁹

وبذلك تكون المعارضة قد فقدت ثقة مختلف أطياف المجتمع السوري، وانسحبت هذه الحالة على أطياف المعارضة أيضاً. فمنذ بداية تأسيس المجلس الوطني السوري، الذي تزامن مع سقوط نظام "معمر القذافي"، الأمر الذي بعث الآمال لأنصار المعارضة، بأن هذا المجلس من الممكن أن يلعب دوراً مماثلاً لدور المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، للحصول على قرار التدخل العسكري الغربي في سوريا والإطاحة بالنظام، خاصة بعد إعلان المجلس الوطني الليبي الاعتراف بالمجلس الوطني السوري كبديل شرعي للنظام، وإغلاقه لسفارة الحكومة السورية في طرابلس. إلا إن المجلس الوطني السوري فقد مصداقيته، بسبب غياب الرؤية الموحدة لاتخاذ مواقف حيال المسائل المتعلقة بالمعارضة المسلحة والتدخل العسكري الغربي، وفشله بضم شخصيات معارضة علمانية بارزة إلى صفوفه، وهيمنة الإخوان المسلمون على قرارته، فكان انعدام الثقة به سبباً للضغط عليه للاندماج وتشكيل ائتلاف قوى المعارضة، والتي بدورها انتقت على نفوذ النشطاء في الداخل، مما فاقم حدة الاستقطاب الداخلي.

⁸ The Syrian Political Opposition's Path to Irrelevance

⁹ الائتلاف الوطني السوري... محاولة إصلاح متأخرة؟

وما زاد من تعقيد مصداقية ممثلي الائتلاف المعارض، هو واقع الممارسات السياسية في المنفى، فالنشطاء ممن كانوا منخرطين داخل الحراك في سورية خلال الأشهر الأولى من بداية الأزمة، مثل "الخطيب والأتاسي"، سرعان ما انخرطوا في اجتماعات الفنادق الفاخرة وصراعات الكتل في المنفى. كما أن مقاعد المجالس المحلية حجزت لأشخاص مقربين من الصباغ (أمين عام الائتلاف)، مما زاد من مشاعر انعدام الثقة التي تنامت مؤخراً، ولم تتم معالجة هذه المشكلة بشكل فعال من قبل القيادة. فالشخصيتان الرئيسيتان اللتان كانت تربطهما علاقة قوية على الأرض مثل معاذ الخطيب وسهير الأتاسي، سمياً رئيساً للائتلاف ونائباً للرئيس^{١٠}. الأمر الذي عمق الخلاف بين معارضة الفنادق ومعارضة الداخل، وخاصة المقاتلين، ففي الوقت الذي كان هؤلاء المعارضين بين عواصم العالم، ويتشاحنون داخل الفنادق الفاخرة، أصبحوا أعجز من أن يؤثروا على مجرى الحرب داخل سوريا.

كما أن فشلهم بتشكيل حكومة مؤقتة، والانقسام حيال شخصيات معينة، رغم دورهم المهمش، أزال فرصة بناء علاقات على الأرض بينهم وبين السوريين في الداخل، وهذا ما كشف عن مدى الاستياء خلال الاجتماع الطويل لتوسيع الائتلاف في أواخر مايو ٢٠١٣، والإحباط الذي بلغ أوجه، حيث خرج الاجتماع ببيان مشترك، هددت فيه أربع شبكات للنشطاء بسحب دعمها للائتلاف ما لم يمنحوا ممثلي النشطاء ٥٠% على الأقل من مقاعد الائتلاف.^{١١}

فأصبح أكثر ما تعانیه المعارضة هو افتقارها للعمق الإداري داخل الأرض السورية، تجسد بسطحية إعدادها للهياكل الإدارية المحلية أو الهيئات الممثلة له، أو حكومات مؤقتة في البلاد، رغم دعوات سابقة لتحويل مواردها المادية وطاقاتها السياسية إلى بناء هياكل فاعلة على الأرض. كالدعوات في ٢٠١٢، لتحويل المجلس الوطني من هيئة تمثيلية كبيرة في المنفى إلى هيئة أصغر حجماً في البلاد، لقيادة الانتفاضة؛ لكن تعنت المجلس، وتهميش أي محاولة في الداخل، وتردده لتشكيل سلطة انتقالية، خوفاً من أن تنقلب عليها كممثل للمعارضة السورية، أكد انعدام الثقة حتى فيما بينهم. وهذا ما يثبت عدم قدرة المعارضة على تطوير نفسها، لأكثر من

^{١٠} أي شيء الا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٤٦، بروكسل، ٢٠١٣، ص ٢؛ ١٩.

^{١١} تواصل اجتماعات الائتلاف السوري بإسطنبول دون التوصل إلى انتخاب رئيس له

مجرد هيكل تمثيلي يفتر للقدرة القيادية والتنفيذية، فبالرغم من إعلانها تأسيس مكاتب تنفيذية لها لتضفي علي نفسها مظهر حكومة، إلا إنها لم تفعل أيّاً منها، أو توفر طواقم للعمل فيها، وكان المكتب المستثنى لمكتب الإغاثة والتنمية، المستفيد من رئاسة "طيفور" المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين له، وعمل كغطاء لشبكات الجماعة نفسها.^{١٢}

ب- دولياً وإقليمياً

واقع ما وصلت إليه المعارضة السورية بعموم هيئاتها، إنما هو دليل على تدهور وانحطاط سياسي وتنظيمي، انعكس عليها في البيئة المحيطة بها إقليمياً ودولياً. فالتدخل الخارجي كان المساهم الأكبر في وصول المعارضة إلى ما هي عليه من دعم سياسي أو مالي أو عسكري، الهدف منه تقوية هذه المعارضة، واستخدامها كورقة في الصراع داخل سوريا ومحيطها الإقليمي، إلا أن هذه المعارضة انحرفت عن مسارها عبر توافقها الأيديولوجي والسياسي، مع دول وتنظيمات تربطها مصالح مشتركة، كما أنّ الانتشار الواسع للإخوان في هياكل المعارضة السورية، وصنع القرار، كان السبب في انعدام الثقة الإقليمية أيضاً بهذه المجالس. أحد الأسباب الأخرى في انحراف المعارضة عن مسارها هو الضغوط التي مورست عليها من قبل بعض الدول؛ ففي نوفمبر ٢٠١٢، ونتيجة لضغوط أمريكية وقطرية، وافق أعضاء المجلس الوطني لجعل منظماتهم عضواً في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.^{١٣}

كما ساهم في ذلك، الانحدار القيمي والسلوكي لدى المعارضة، ووصولها لمرحلة تعبّر فيها عن تطلعاتها بسيول الشتائم والإهانات. مما حولها إلى واقع غير مهم وغير مكترث به من قبل أطراف دولية وإقليمية، الأمر الذي ساهم في تقوية النظام السوري، وزيادة معاناة السوريين، وتضائل مصلحة الأطراف الدولية في حل الأزمة السورية. فضلاً عن أن ذلك كلف الدول الإقليمية والدولية الداعمة، تحمل أعباء الفواتير الأمنية، والسياسية، والمالية^{١٤} للدول المانحة.

^{١٢} المعارضة السياسية ومشكلة القيادة

^{١٣} أي شيء الا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٤٦، بروكسل، ٢٠١٣، ص ٢.

^{١٤} سوريا... ما بعد تهيش المعارضة

التي أصبحت تشكل ورقة جديدة ضد المعارضة، وخاصة فيما يتعلق بالإغاثة الانسانية، واستخدام المعارضة كقناة لتقديم هذه المساعدات، تبين فيما بعد عجزها للقدرة التنظيمية في إدارة هذه المساعدات، وفق بيان للمجلس الوطني نوفمبر ٢٠١٢، فقد بلغت قيمة التبرعات التي تلقاها رسمياً من ليبيا وقطر والإمارات مبلغ ٤٠,٤ مليون دولار، انفق منها ما يقارب ٦٥% على المساعدات الانسانية، وهذا ما دعا مجموعة أصدقاء سوريا بعدم رغبتها تخصيص الموارد لهيئة مضطربة سياسياً، كالمجلس الوطني السوري، وهو ما أيدته الجهات المانحة الرئيسية كالولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان قدمتا ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار خلال تلك الفترة، بسبب انعدام الثقة بقدرة هذه المعارضة في إدارة وتوزيع المساعدات بشكل عادل، وحرصاً على أن يكون البديل عنها هي مفوضية اللاجئين، وإرسال أموال بشكل مباشر إلى الداخل وإيصالها للجان النشطة بعيداً عن المجلس.^{١٥}

كل ما سبق يؤكد انعدام الثقة المطلقة بالمعارضة السورية سيما بالائتلاف ومجالسه، وشخصياته القيادية، لدرجة أن كل قرار باتت تتخذه هذه المعارضة يكون موضع شك دوماً وعدم ثقة بمواقف قياداتها شعبياً وإقليمياً، كونها غير منتخبة، ومن الصعب أن تحصل على تلك الثقة مجدداً، وخاصة بشكله الحالي.

خدعة التمثيل "لعبة تبديل الطرابيش"

الانتقاد المستمر والمتزايد للمعارضة السورية، وتنامي خيبات الأمل من ناشطي الداخل ومن عامة الناس، حثها على المسارعة لتأكيد صفتها التمثيلية، كالإعلان المتكرر عن إعادة هيكلة داخلية، لجعل مجالسهم أكثر فعالية وشمولاً. ففي بداية تشكيل المجلس الوطني السوري، ومع تنامي الانتقادات له، بدأ بتأكيد صفته التمثيلية عبر إعادة هيكلة نفسه، بتقليص عضوية الأمانة السابقة واستيعاب ١٣ مجموعة معارضة أخرى، بحجة توسيع تمثيل المعارضة السورية، وإشراك جميع أطرافها، التي كانت تزيد وتتقلص بسبب الانسحابات والاستقالات والغيابات.^{١٦} وكان هذا

^{١٥} المعارضة السياسية ومشكلة القيادة

^{١٦} المجلس الوطني السوري يوسع تمثيل المعارضة السورية

الإعلان بمثابة مؤشر مبكر لـ "خدعة التمثيل" بهدف الحصول على اعتراف دولي في الاجتماع الأول لمجموعة أصدقاء سوريا في فبراير ٢٠١٢.

كما أن مسرحية "الديمقراطية" التي أجزاها الائتلاف السوري، بين كل من رئيس الائتلاف "أنس العبدية" ورئيس هيئة التفاوض "نصر الحريري"، وتسليم الطربوش للأخير، ليحافظا على دورهما في تمثيل الشعب السوري، عبر انتخابات مجالسهم، والتي أثبتت أنها مجرد "إعادة تدوير" لنقل الأدوار بين شخصيات معينة فقط، كمن سبق ذكرهما أعلاه؛ أي مفاوض ورئيس وبالعكس". والذين لم يفلحوا في تحقيق أي فائدة حقيقية للشعب السوري حتى الآن.^{١٧}

صراع السلطة والنفوذ (متلازمة الغطرسة)

وهو مفهوم ينطبق على الشريحة السياسية بشكل خاص، كتمجيد ذاتها، وتضخيم صورتها، والاستعمال المفرط لكلمة "نحن"، والثقة المبالغ فيها، واحتقار وازدراء آراء الآخرين، والاستئثار بالرأي، والامتناع عن سماع النصح، والتصرف دونما أي اكتراث لعواقب تصرفاتهم وقراراتهم على الآخرين.

فالمُصاب بمتلازمة تمجيد الذات لا يرى أية قوة أو سلطة سواه؛ وهذا أقل ما يمكن أن يشخص به قياديو المعارضة السورية إصابتهم بهذه المتلازمة، فمنذ بداية تشكل المجلس الوطني السوري، وحتى تشكيل الائتلاف لم تختلف سلوكياتهم وتصرفاتهم، وخاصة في احتكار المفصل الرئيسية لهيئات المعارضة وقراراتها، وتهميشها لأغلب القوى الديمقراطية، وما بقي منها لم يكن سوى تمويهاً للديمقراطية لإخفاء الواقع الفعلي، لأحزاب لا تأثير لها، وشخصيات علمانية محكومة بتوجهات الإخوان المسلمين وسيطرتهم، كما هو حال سابقهم، خوفاً من خسارة السلطة. فاستخدموا كافة الأساليب لعرقلة أية محاولات تؤدي للانتقال إلى داخل سوريا، خشية تشكيل سلطة انتقالية، وتصبح بديل عنها كمثل للمعارضة السورية. إذاً فتقليدية التفكير السياسية، ومسألة الإقصاء والاستئثار بالسلطة، وتخوين الآخر، يعيد إلى الأذهان عقلية المعارضة الثابتة، وغير قابلة للتغيير، حتى لو تعرضت لأية ضغوطات، فعندما طلبت فرنسا من المجلس الوطني

^{١٧} عن "مهزلة تبديل الطرابيش" .. كيف تابع السوريون انتخابات الائتلاف؟

العمل على تشكيل حكومة انتقالية في أغسطس ٢٠١٢، كان رد الأخير بإعلان خطط توسيع عضويته، خوفاً من انتقال النفوذ إلى غيرهم من القيادات، واستثنائهم بالسلطة لوحدهم.^{١٨}

ولم تكن خطط التوسيع وإعادة الهيكلة وإجراء الانتخابات إلا مسرحية، لتمثيل لعبة "الديمقراطية" بسيناريو مخطط له، تشبه إلى حد ما سلوك الكثير من الزعماء، للحفاظ على نفوذهم، مثل تبادل كرسي الرئاسة ورئاسة الوزراء بين الرئيس الروسي "بوتين" ورئيس وزرائه السابق "ميدفيديف" في مسرحية "ديمقراطية" ركيكة. والتعديلات التركيبية لنظام الحكم من برلماني إلى رئاسي لإحكام السيطرة المطلقة، والطرح الجديد بتغيير الدستور بحجة أن سبب مشكلات تركيا هي الدساتير التي أعدها انقلابيون فيما سبق، لصرف انتباه الشعب عن ضرورة رحيله عبر انتخابات مبكرة، وضمان امتداد ولاياتهم على الدولة، وضمان السيطرة لأعضائهم فقط، رغم تراجع شعبيتهم؛ وهذه الحيل اتقنها الائتلاف السوري بين ممثليه مثل "أنس العبدية ونصر الحريري"، حيث يتبادل أدوارهم كما ذكرنا سابقاً، وتكرارها لولايات متعددة، دون تقديم أي جديد، الهدف منها الاستئثار بالسلطة والقرارات الفردية، وإجراءاتهم لا تعدو أكثر من تدوير بين عدة أشخاص منتفذين متمسكين بالكرسي الفارغ^{١٩}، وباتت تفكر في الانتقال منه إلى الكرسي الرسمي. فمع اقتراب الانتخابات الرئاسية في سوريا، وضعت المعارضة السورية، متمثلة بالائتلاف في حساباتها هذه المرحلة، وأصبحت تستعد وتحضر لها، حيث شكلت لجنة تحت مسمى "المفوضية العليا للانتخابات" في خطوة هي الأولى من نوعها، بحجة تمكين قوى الثورة والمعارضة السورية، من خلال ممثلها الشرعي، بالمنافسة في أي انتخابات مستقبلية رئاسية أو برلمانية أو محلية، وتهيئة الشارع لخوض غمار الاستحقاق الانتخابي، الأمر الذي أثار جدلاً بين أوساط الموالين لهم، واعتبروها خطوة من شأنها أن تصب في مصلحة النظام السوري، كونها تحوّل الثورة من صراع لأجل الحرية إلى صراع على السلطة وعلى كرسي الرئاسة.^{٢٠}

^{١٨} لماذا فشلت المعارضة السورية في صوغ مشروع وطني جامع

^{١٩} عن "مهزلة تبديل الطرابيش" .. كيف تابع السوريون انتخابات الائتلاف؟

^{٢٠} "الائتلاف السوري" يتحضر لانتخابات الرئاسة.. وجدل في أوساط المعارضة

وبالعودة لأبعاد هكذا قرارات فإنها تمثل تأكيداً على عدم الالتزام بمبادئ متفق عليها، وتبدو كبرامج "صبيانية"، تحكمها مصالح فردية، فعلى عكس قرارات الأمم المتحدة حول الانتقال السياسي في سوريا، ومراحل تنفيذها وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، والجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل "هيئة حكم انتقالي"، يأتي قرار الائتلاف، ليشير إلى تخبطه وجهله في اتخاذ أي قرار، وغياب أي مشروع مستقبلي له، كما أن تراجعته دون إصدار أي مبرر إنما يؤكد على هفواته الشخصية، واستمرار تعاليه على الشعب، وتأكيد احقيته بتمثيلهم.

فقدان البوصلة الإدارية

منذ بداية تشكيل المعارضة السورية بشكل رسمي، أي عند إعلان المجلس الوطني السوري، أخفقت هذه المعارضة في التغلب على التحديات لاستمراريتها كمنافس، والقدرة على تولي الإدارة، وقيادة المعارك، وتوفير الإغاثة في مناطق سيطرتها، والتعامل مع المبادرات الدبلوماسية، أو أية مقترحات سياسية لحل المشكلة، فهي لم تلعب دوراً في هذه التحديات أو تتغلب عليها، حيث انتقلت قيادة التمرد المسلح إلى جهات فاعلة في الداخل، أي أن عصا القيادة لم تعد الى هيكل موحد.^{٢١}

وقد حاولت المعارضة في وقت لاحق تجنب هذه التحديات في الخارج، عبر لم شتاتها، وتوحيد مواقفها في الاجتماعات الدولية المخصصة لبحث الأزمة السورية، مثل تيار الائتلاف، وهيئة التنسيق، والجبهة الشعبية للتغيير، وتيار بناء الدولة، وأحزاب أخرى. إلا إن عدد المؤتمرات الدولية التي عقدت على مر السنين بين هذه الأطراف دون نتائج، يوضح مد سيطرة فكرة الرأي الواحد، خاصة إنه في كل مؤتمر يظهر حضور قوى دولية تطرح أجندتها الخاصة. مثل مؤتمرات أستانا، والرياض، وجنيف، وسوتشي، بمسميات مختلفة كمؤتمر "شعوب سوريا" في سوتشي، ومؤتمر "الحوار الوطني". مما يوضح مدى الانقسام الحاصل، الذي وصل إلى حد التخوين، وتبادل الاتهامات، ويؤكد غياب قيادات حقيقية عن المشهد، وفشلها في فهم الواقع المعقد للبلاد، إضافة إلى ولائها لدول أخرى، مما حرّمها استقلالية أي قرار.^{٢٢}

^{٢١} المعارضة السياسية ومشكلة القيادة

^{٢٢} ٧ سنوات من الازمة السورية.. المعارضة تتشردم والنظام يسترد انفاسه

مسيرة انقسام

منذ بداية الحراك السوري، تعددت الأسباب التي أدت إلى تراجعها، فالخيارات السياسية أجبّت الصراع بين تياراتها المختلفة، وفاقت من الانقسامات داخلها، فحزمت من أي هيئة أو قيادة سياسية تجمع حراك الداخل وتوجهاتهم، وغدا الانقسام في أوساط المعارضة لدرجة من الحدة يصعب الوصول خلالها لأي اتفاق على قضايا تتعلق بحل الأزمة، أو على الأقل تغيث من سار خلفها. مما شكل حالة من انعدام الثقة المتبادلة نتيجة افتقارها للتواصل والعمل السياسي الحقيقي، وتخبطها في تحالفات بعيدة عن أهداف الحراك الشعبي. حيث اقتصر حراكها منذ البداية على مبادرات واجتماعات ارتجالية، أكثر منها تنظيمية.^{٢٣} فهي وجدت نفسها في موقف مفاجئ، وعاجز عن التوحد، فكان أول اجتماع لمعارضين من "إعلان دمشق" والإخوان في اسطنبول، ثم انطاليا، ثم في بروكسل دعوا لرحيل الرئيس السوري. أما معارضة الداخل، اجتمعت في دمشق متمثلةً بهيئة التنسيق، ودعت إلى إسقاط النظام، ورفض التدخل الأجنبي. لكن الفوضى بين أطراف المعارضة حالت دون التوافق على مبادئ موالها المدنيين في الداخل والانحراف عن مسار غاياتهم^{٢٤}. مما أثار استياءهم منذ البداية، وتبلور ذلك في تسمية جمعة "وحدة المعارضة" ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، حيث ساد نزوع الكثيرين لمنح المعارضة التقليدية الفرصة الأخيرة قبل أن يتم رفع شعار "إسقاط المعارضة" إلى جانب شعار "إسقاط النظام"^{٢٥}.

لكن رغم ذلك لم يتغير شيء في سلوك المعارضة، فمنذ تشكيل المجلس الوطني في اسطنبول اكتوبر ٢٠١١، بدأت الانقسامات، حيث توالت الاتهامات بين أطراف المعارضة بعدم تمثيلها وسيطرة الإخوان، واستمر الأمر مع تشكيل الائتلاف ٢٠١٢، فسرعان ما شهدت

^{٢٣} واقع المعارضة السورية والتحديات الراهنة والمستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ٢.

^{٢٤} المعارضة السورية.. مسيرة انقسام وخلافات

^{٢٥} واقع المعارضة السورية والتحديات الراهنة والمستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ٣.

انسحابات لبعض أعضائها لمعارضتهم تشكيل حكومة مؤقتة، بالإضافة إلى استقالات، كاستقالة الخطيب ٢٤ مارس ٢٠١٣، بحجة أن بعض الأمور تجاوزت الخطوط الحمراء".^{٢٦}

بالإضافة إلى ما سبق هناك عامل آخر ومهم الحق ضرر بالمعارضة، هو الانقسام وغياب التنسيق بين داعميها الإقليميين، وقد تجلت تبعاتها على المستويين السياسي والعسكري، حيث غدت المنافسة بين داعميها الأكثر أهمية، كالانقسامات داخل الائتلاف، مما حوّفه عن مهمته الرئيسية.^{٢٧}

وهنا يمكن إبراز حصيلة هذا الانقسام بما يلي:

ظهور مشاريع متعارضة ومتنافسة: حيث انقسمت المعارضة بأشكالها السياسية والعسكرية حول عدة مشاريع، بعضها أخذ شكل التطرف الحاد، وساهم برفع مستوى الخطاب الديني لدى فصائل المعارضة.

التنافس على المكانة والموارد: سواءً على المستوى السياسي أو العسكري أو المدني، وهو عامل عزز منع تشكيل جبهة مشتركة، كما عزز من الانغلاق على الهويات المحلية والايديولوجية والسياسية الضيقة، كل ذلك مقابل الهدف الأساسي حول مواجهة النظام السوري.^{٢٨}

خلاف حول التدخل العسكري: شكل نقطة خلاف أساسية بين المجلس الوطني الذي أيد فكرة التدخل العسكري لإنهاء العنف، وهيئة التنسيق التي عارضت الفكرة لأنها ستعقدها أكثر.

الحوار مع النظام السوري: حيث انقسمت المعارضة منذ بدايتها حول كيفية التعامل مع الحكومة السورية، بين رافض للحوار معها، وآخر مؤيد له.

^{٢٦} المعارضة السورية.. مسيرة انقسام وخلافات

^{٢٧} أشار "جيمس كلابر" مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية، في مارس ٢٠١٣، أن قوات المعارضة السورية تسعى للإطاحة بالنظام السوري، "تكتسب قوة وتربح أرضاً"، لكنه أكد في الوقت ذاته أن هذه المعارضة "ما زالت مجزأة، وتجد صعوبة في احتواء تدفق المقاتلين المتشددين الأجانب"، نقلاً عن: الاستخبارات الأمريكية: المعارضة السورية منقسمة والأسد يعاني نقصاً في الامدادات.

^{٢٨} لماذا لم يسقط النظام السوري؟

تحركها وفق مصالح خارجية: معظم أجسام المعارضة تم تشكيلها بمبادرات غير سورية، فأصبحت عرضة للاستقطاب الدولي والإقليمي، وهي ثغرة عززت من الانقسام بين صفوفها.

تعدد في الآراء دعمت الخصم: إن تباين آراء ومواقف قوى المعارضة بشأن مستقبل سوريا، أضعفتها وقوت الجانب الآخر، وهو "النظام السوري"، فالمعارضة لم تتغلب على التفكير الثنائي القائم على تقسيم محيطها إلى أعداء وأصدقاء.

تعزير لسيطرة الفصائل الإسلامية: ساهم الانقسام بين الأطراف السياسية من هيئات ومجالس واتلافات، من تمكين أطراف أخرى لملء الفراغ، الأمر الذي أجبج التصعيد العسكري، وعزز من مواقع الفصائل الإسلامية المسلحة، وتوسيع نفوذها داخل الحكومات المحلية والمدنية، وهكذا استلمت كيانات إسلامية، على غرار "إدارة الخدمة المدنية" التي شكلتها "هيئة تحرير الشام" زمام الأدوار التنسيقية بين المجالس المحلية.

التشكيك الإقليمي بالمعارضة: الموقف الفوضوي للمعارضة المنقسمة ما بين معتلة ومتشددة، نتيجة وجود كيانات خطيرة بين مجموعاتها، وتقاربها مع الفصائل المسلحة وخاصة الإسلامية المتشددة، وضعها في موقف شك لدى القوى الإقليمية والدولية، خاصة التي كانت تدعمها، فبات يُنظر إلى غالبيتها كبنية خطيرة.^{٢٩}

سوريا فيما بعد: وهو موضع خلاف آخر بين مجموعات المعارضة، فمنهم من يراها سوريا جديدة، مدنية وديمقراطية. وآخرون يرونها مدنية فيها تعددية، تفصل بين الدين والدولة وتضمن الحريات والحقوق لكل المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني، وهو تباين يبرز نفوذ جماعات إسلامية كالإخوان المسلمين.^{٣٠}

سجل حافل بالسرقة والفساد

في الوقت الحالي يكفي رمي أبسط شائعة لإحداث ضجة على وسائل الإعلام، وتحويلها لملف يجري البحث فيه وتحليله. وهكذا أصبحت أي كلمة تصدر عن المعارضة السورية،

^{٢٩} مسأُر المعارضة السياسية السورية نحو مآل التهميش

^{٣٠} انقسام المعارضة السورية خدمة كبيرة لنظام الاسد

محسوبة عليها ومجرد تناولها بالتحليل والنقد يُعتبر بمثابة فضيحة لها، فقد باتت الفضائح تفوح من خفايا هذه المعارضة. لأن التراشقات الكلامية بين أقطابها، وتهديداتهم بفضح بعضهم البعض بخصوص سرقة الأموال دفعتهم إلى كشف المستور، لإبعاد تهم السرقات والخيانات عنهم والمتاجرة بالدم السوري. وقد صدرت العديد من التصريحات لمعارضين وتسريبات لوسائل إعلام رسمية تكشف هذه الفضائح. منها تسريب للمعارض السوري "كمال اللبواني"، بحصوله على تمويل للمعارضة السورية بقيمة ٥ مليون دولار من الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٥، ومطالبته بإيقاف هذا التمويل عام ٢٠١٢، لأن هذه المبالغ قد سرقت، كما أضاف بقرار تخصيص مبلغ ١١٠٠ دولار شهرياً لكل أسرة معتقل من جماعة "اعلان دمشق" لم يصرف منها سوى ١٠٠ دولار لكل أسرة، والباقي لم يعرف أين تم صرفها. واتهامه للأخريين بفسادهم وعلاقتهم مع إسرائيل قبله أمثال "أنس عبده" (رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية منذ انتخابه ٥ مارس ٢٠١٦) وغيره منذ عام ٢٠٠٦، وتأسيسهم لمحطة تلفزيونية معارضة في لندن لم تبث سوى دقائق، وسرق باقي المبلغ الذي تحول إلى شراء عقارات وبيوت في عمان.^{٣١}

وفي فضيحة أخرى هذه المرة نشرتها صحيفة "واشنطن بوست" عن برقيات دبلوماسية سربها موقع ويكيليكس التلفزيونية، في ١٨ إبريل ٢٠١١، عبارة عن مراسلات دبلوماسية سرية لموظفي السفارة الأمريكية في دمشق ووزارة خارجيتها، حول برنامج تمويل المعارضة، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني داخل سوريا وخارجها^{٣٢}. تضمنت هذه السجلات أن وزارة الخارجية الامريكية قدمت سراً ٦ ملايين دولار عام ٢٠٠٦، لحركة العدالة والبناء، التي يترأسها "أنس العبدية"^{٣٣}، وقد دعا دبلوماسيون أمريكيون في البرقيات المسربة للحد من سياسة تمويل المعارضة.^{٣٤}

^{٣١} حرامية من زمان... تسجيل مسرب لمعارض سوري عن سرقات قبل اندلاع الثورة.

^{٣٢} برقيات ويكيليكس: واشنطن تمويل المعارضة السورية منذ عام ٢٠٠٦

^{٣٣} للاطلاع على النص الكامل للبرقيات راجع الروابط

وفي موقف آخر للسرقة والفساد، تم اتهام الشخصية المعارضة "سهير الأتاسي"، بسرقة ٢٠ مليون دولار من مساعدات دولة الإمارات للاجئين السوريين، وبعد افتضاح أمرها ذكرت "الأتاسي" بأنها ليست الوحيدة التي نهبت الأموال، بل كل أعضاء الائتلاف نالوا أموالاً من الدول الأوروبية والسعودية وقطر والإمارات، ولم يصل أي شيء منها للاجئين، ولا حتى معارضة الداخل.^{٣٥} ولديها وثائق تثبت ما قام به أعضاء الائتلاف المعارض، فقد صرف ما يقارب ٧٠ مليون، واختفى منها ٢٠ مليون دولار، وهي ليست مسؤولة عن ذلك، وكل ما فعلته أنها اشترت عقاراً في واشنطن مؤلف من مبنى وقطعة أرض مساحتها ١٠ آلاف متر، وقيمتهم ١٢ مليون دولار فقط، وتهديدها بنشر ما قام به أعضاء الائتلاف، وهدر ملايين الدولارات في جيوبهم، وبأخذ شقق كاملة بدلاً عن غرفة، ودفع آلاف الدولارات،^{٣٦} وصرف المبالغ على مقربين من القيادة، فقد أفادت مصادر في المعارضة أن وفد الرياض ٢ شهد مؤخراً إقالة بعض أعضائه، واستبدالهم بمقربين من نصر الحريري، وتابع المصدر أن نفقات الوفد بلغت ٢٠٠ ألف دولار شهرياً.^{٣٧} وهذا يثبت تورط معظم شخصيات المعارضة بقضايا فساد، وعدم قيامهم بأي دور فعال لإيصال أموال المساعدات للاجئين، وللمقيمين في المخيمات، أو للمنكوبين في الداخل السوري. بل كان يتم سرقة معظم تلك الأموال، أو تحويلها لمقربين من قيادات المعارضة، مما يقطع الشك بأن هذه المعارضة لم يكن الهم السوري يوماً همها، بل كانت تسعى وراء السلطة والمال، وسلكت

<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable1.html>

<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable3.html>

<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable4.html>

^{٣٤} واشنطن مؤلت سرّاً المعارضة السورية

^{٣٥} سهير الأتاسي: لستُ وحدي من سرق أموال المساعدات

^{٣٦} بعد فضيحة الـ٢٠ مليون دولار سهير الأتاسي تخرج عن صمتها وتفجر فضيحة أكبر!

^{٣٧} تعرف على نفقات وفد الرياض ٢ وكم يتقاضى نصر الحريري شهرياً

درب المعارضة لتوفر قنوات فساد واسعة فيها، لتستطيع من خلالها الوصول إلى مساعيها في الثراء والشهرة والسلطة.

المحور الثاني: شعار المعارضة السورية من محاربة الظلم إلى ممارسته

يتناول هذا المحور إظهار خلفية المعارضة السورية، وفصائلها العسكرية وانتهاكاتها، التي تتهم بها الخصوم، مستغلة حالة الفوضى وعدم الاستقرار لممارسة أفعالها، وهذا ما يحدث عند نشوب أي صراع، حيث يتحمل أحد الأطراف المسؤولية الأكبر عن الانتهاكات التي ترتبط بحقوق الانسان، من استهداف للمدنيين، واعتقالات وخطف وتعذيب، مما يجعل منه اسوأ الجناة. بينما يخفي الطرف الآخر جرائمه تحت مظلة النضال، لمحاربة نظام ظالم، ليحل محله، على أنه هو المُخَص من هذا الظلم، دون النظر إلى حقوق الانسان، ومعايير الحكم، وهذا ما ينطبق على ائتلاف المعارضة السورية بقوامها السياسي والعسكري الحالي، فمنذ بدء الأزمة السورية، استطاعت هذه المعارضة، خداع الجميع بانتهاكاتها، وجعل المتهم الرئيسي هو النظام السوري، وإظهار نفسها المدافع عن حقوق المواطنين، وإبراز نفسها كحكومة مختلفة، وأكثر انسانية وفعالية في سوريا، دون النظر في انتهاكاتها، فصرف النظر عن انتهاكاتها أضر بجميع من كان يعول عليها، ولم يعد إطلاقها لتصريحات حول سوء النظام أو غيره، يبرر ممارساتها، فالبعض منها وضع ضمن لوائح الإرهاب؛ وهذا ما أنجزته هذه المعارضة طيلة هذه الفترة، ويأتي المحور هنا لنقل صورة واضحة عن تركيبها وانتهاكاتها كالتالي:

جيش بالإسم "قوامه تنظيمات متطرفة"

في اكتوبر ٢٠١٩، أعلن مجموعة من القادة العسكريين في المعارضة السورية، عن تشكيل "الجيش الوطني السوري" في مدينة "شانلي أورفا" التركية، ليعلنوا تشكيل جسم موحد للمعارضة السورية، بعد مضي ثماني سنوات من دعواته لكافة الفصائل للتوحد في كيان واحد، حيث ضم "الجيش الوطني" الذي أسس عام ٢٠١٧، "الجبهة الوطنية للتحرير" الذي ضم فصائل من الجيش الحر في إدلب أيار ٢٠١٨. على أن يكون نهجهم مواجهة النظام السوري. إلا إنه وبدلاً من اتباع هذا النهج، حوّل مساره لمساعدة الجيش التركي في غزو مناطق أخرى، خارجة أساساً عن سيطرة النظام السوري، حيث غزا مدينة جرابلس ومدينة عفرين، ومناطق أخرى

تحت سيطرة الكرد. والترويح على أن قيامه بهذا العمل العسكري هو تحرير لسكان تلك المناطق، التي ارتكب فيها العديد من الجرائم والانتهاكات غير المعلنة، خاصة في المناطق الكردية، بما في ذلك القتل والاعتصام والخطف والسرقة، كما حدث وما يزال يحدث في عفرين.

وفي تقارير أخرى يتم الإشارة إلى أن "الجيش الوطني السوري" استخدم أساليب تعذيب قاسية بهدف ترهيب كل مختلف معه- وهو أسلوب تمارسه التنظيمات الإرهابية مثل داعش- فالكثير من مقاطع الفيديو المصوّرة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي توضح أساليب التعذيب والاعتصام والضرب التي تعرض لها المدنيون من قبل هذا الجيش، ولا تقتصر هذه الانتهاكات على عفرين إنما امتدت إلى مناطق شمال شرق سوريا، ففي أكتوبر ٢٠١٩، عندما استولى هذا الجيش مدعوماً من الجيش التركي على مناطق "رأس العين / سري كانييه" و"تل أبيض / كربي سبي"، ارتكب فيها أيضاً جرائم وانتهاكات لا تزال مستمرة حتى الآن، وعلى مرأى من داعمه التركي.

لكن وبالرغم من الترويح لهذا الجيش بهيكليته الموحدة، إلا إنه في الحقيقة يفترق للقيادة الموحدة والانضباط؛ بالإضافة إلى منهجية وطبيعة الفصائل وايدولوجياتهم المتعددة، وولائهم لقادة الفصائل ومقاتليها أكثر من القيادات العامة، الأمر الذي نشر بينهم مبدأ السلطة الشخصية، وفق تنوعهم الفكري، مما خلق بينهم تنافساً وتناحراً على المكتسبات، دون أي محاسبة. مع تزايد حجم انتهاكاتهم وارتكاب جرائمهم. كما أن خلفيات العديد من هذه الفصائل الايدولوجية صعب عليها الانتقال إلى هيكلية المؤسسات، فواصلت جرائمها وانتهاكاتاتها تحت مظلة "الجيش الوطني السوري المعارض" ويمكن هنا إبراز أهم هذه الفصائل المعارضة بخلفياتها التي اشتهرت بتطرفها وإرهابها وانتهاكاتاتها المستمرة، رغم دعوات المنظمات الحقوقية بإيقافها ومحاسبة مرتكبيها؛ منها:

أ- أحرار الشام

وهي من الحركات الأكبر والأكثر فعالية وقاتالية بين الجماعات الاسلامية النشطة في سوريا، وأصبحت تعمل على امتصاص الجماعات الإسلامية الأصغر مع الحفاظ على التنظيم والانضباط في صفوفها، وقد قدر عدد مقاتليها بين ١٠ - ٢٠ ألف مقاتل.

أكد العديد من الباحثين عن علاقة هذا الفصيل بتركيا، منهم الباحث والأكاديمي التركي "عمر اوزدمير" الأستاذ في جامعة سكاريا والباحث في مركز الشرق الأوسط "اورسام" للدراسات الاستراتيجية عام ٢٠١٥، حيث أشار إلى أن هناك العديد من النقاط المشتركة التي تجمع بين تركيا و"حركة أحرار الشام"^{٣٨}، ووصفتها تركيا كأكبر حركة عسكرية فعالية، والحليف الأهم لها، وتأثيرها الهام على أمنها، كما صنفتها كقوة معتدلة إلى جانب جيش الفتح وجيش الإسلام. ووجدت فيها كأفضل حركة لتأمين حدودها الجنوبية من التهديدات على حسب زعمها.

وهذا ما فنده تقرير لمنظمة العفو الدولية (امنستي) في يوليو ٢٠١٦، بعنوان "حالات الخطف والتعذيب والقتل تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب"، حيث تضمن التقرير اتهاماً صريحاً لبعض الفصائل بينها حركة "أحرار الشام" ترقى إلى مستوى جرائم حرب. وهذا ما علق عليه مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية "فيليب لوثر": "أن للجماعات المسلحة في حلب وإدلب اليوم مطلق الحرية في خرق القانون الانساني الدولي، وارتكاب جرائم حرب، مع افلاتها من العقاب، واستطعنا أن نوثق استخدام تلك الجماعات لأساليب تعذيب التي دأبت الحكومة السورية على استخدامها"^{٣٩}

وقد وثق التقرير ٢٤ حالة اختطاف بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٦، بينهم ناشطون سلميون وبعض الأطفال، إضافة إلى أقلييات استهدفوا لاعتبارات تتعلق بديانتهم فقط. واختطاف فتية يبلغون من العمر ١٤ و ١٥ و ١٦ عاماً على أيدي عناصر من جبهة النصرة وحركة أحرار الشام في إدلب وحلب بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. والإشارة لتنفيذ عمليات قتل على يدي الحركتين لمدنيين بينهم أطفال، ومثليي الجنس، ونساء.

ب- جيش الإسلام

تشكل من خلال دمج عدة مجموعات، عمودها الفقري لواء الإسلام، بقيادة "زهران علوش"، ويعتمد في تمويله على دول منها تركيا وقطر. تمكن هذا الفصيل من جذب أعداد كبيرة

^{٣٨} علاقة تركيا بأحرار الشام السورية: الأمن والمستقبل

^{٣٩} أحرار الشام وجيش الفتح ومنظمة العفو الدولية

من الأتباع داخل البلاد، حيث اعتمد في تأسيسه على الخطاب الديني، على غرار ما فعل "أحرار الشام"، كما أنّ هذا الجيش قريب ايديولوجياً من "جبهة النصرة" حيث تربطهما علاقة قوية، ومهما كانت الاختلافات الايديولوجية بينهما، فقد كان يتم تسويتها من خلال المناقشات وقواعد الشريعة، وهذا ما صرح به قائده "زهران علوش" لـ "صحيفة الديلي بيست الأمريكية"، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ "أنه التقى بأبي ماري القحطاني، أحد قادة جبهة النصرة، ولم يجد أي اختلافات بين شريعة جبهة النصرة وشريعة جيش الإسلام".^{٤٠}

وقد اشتهر هذا الفصيل بجرائمه وانتهاكاته منذ تأسيسه، ففي مدينة عدرا بريف دمشق عام ٢٠١٣، شارك جيش الإسلام مع جبهة النصرة بارتكاب مجازر دموية، قتل فيها الكثير من الأقليات وخاصة العلويين، بالإضافة لوضع مدنيين من العلويين والاسماعيليين والدروز في أقفاص على أسطح المنازل، كدروع بشرية. بالتزامن مع قصف مدينة دمشق بعدة صواريخ بشكل عشوائي.

وفي دوما إحدى ضواحي دمشق، اتهموا بالوقوف وراء اختفاء عدد من نشطاء حقوق الإنسان، أشهرهم (رزان زيتونة - وائل حماد - سميرة الخليل - ناظم الخليل).

كما أشار ياسين الحاج صالح (زوج المختطفة سميرة خليل) في ديسمبر ٢٠١٣، أن هذا التشكيل العسكري "جيش الاسلام" لا يتعاون مع أحد في الغوطة، وهدد "رزان زيتونة" قبل شهرين وأطلق النار أمام بيتها بغرض الترويع والتطفيش" وختم أن "جبهة النصرة لن تقدم على أي جريمة في المنطقة دون تنسيق مع "زهران" في الغوطة الشرقية.^{٤١}

هذا إلى جانب اعتقال اعلاميين في الغوطة، منهم (فراس مفيدة - عبادة صالح - محمد حمدون - شادي العبدالله - همام الحصري - مؤيد الديراني)، وبعد إطلاق سراحهم ظهرت على أجسادهم آثار تعذيب، نظراً لانتقادهم قادة جيش الإسلام. كانت الغاية من هذه الممارسات هي

^{٤٠} تفاصيل حوار زهران علوش مع صحيفة الديلي بيست الأمريكية

^{٤١} ياسين الحاج صالح: جيش «الإسلام» خطف رزان زيتونة ورفاقها

كم الأفواه من خلال التعذيب والترويع؛ كما اتهم هذا الجيش بإغلاق المؤسسات الإعلامية بينها مؤسسة "سبق" أكبر مؤسسة في الغوطة، ومؤسسة "مجد" المستقلتان.

وفي مقطع فيديو آخر متداول، اتهم علوش العلويين بأصول غير إسلامية وغير عربية، واصفاً إياهم بالنصيريين، متوعداً إياهم بالقتل.^{٤٢}

كما اشتهر "جيش الإسلام" ببناء سجون مختصة بالجرائم المدنية، وتخصيص دورات شرعية فيها منها "سجن التوبة"^{٤٣}، وسجن آخر للجرائم العسكرية "سجن الباطون"^{٤٤}، بالإضافة إلى سجون خاصة بالنساء سماها "سفينة النساء"، حيث يتم فيه زج المختطفات، وتعريضهن لكل أشكال التعذيب.^{٤٥}

ولم تقف انتهاكات "جيش الإسلام" عند الأقلية العلوية وحسب، بل امتدت إلى مناطق الكرد، في عفرين وسري كانييه/ رأس العين وكري سبي/ تل أبيض، والتي أدت لتهجير مئات الآلاف من سكانها، حيث وجهت منظمات حقوقية ودولية ومحلية اتهامات عديدة للجيش الوطني الذي يشكل "جيش الإسلام" أهم أركانه، بانتهاكات واسعة تنوعت بين الخطف والإعدام الميداني والتهجير القسري للأهالي، واحتلال بيوتهم ومصادرتها.

ج - جند الأقصى

يعود تأسيس هذا الجيش إلى المدعو "ابو عبد العزيز القطري" وهو جهادي ذو خبرة، قاتل في أفغانستان؛ كان التنظيم في بداية تأسيسه يعمل ضمن كتائب داخل جبهة النصر، المرتبطة بالقاعدة، إلا إنه بعد ذلك بدأ بالعمل بشكل مستقل، وغير تكتيكاته للقتال ضد النظام السوري.

كما إنه يشترك في أيديولوجيته مع الظواهري واتباعه، مثل تأييدهم لحمل السلاح ضد الكفار، والإطاحة بالنظام السوري، وتثبيت حكم الشريعة في البلاد، وبناء خلافة أسوة بتنظيم

^{٤٢} زهران علوش الإرهابي المعتدل يتوعد بقتل الشيعة والعلويين واقامة الدولة الاموية الحديثة

^{٤٣} قصص العذاب من سجن التوبة

^{٤٤} بالصور.. السجون التي كان يستخدمها "جيش الإسلام" في دوما

^{٤٥} جيش الإسلام.. الخنجر الذي قتل الثورة من "الغوطة" إلى "رأس العين"

"داعش" الإرهابي واستخدام الانتحاريين، ودعوة الجهاديين في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى الحرب في سوريا.

وقد تم تصنيفه ضمن لوائح التنظيمات الإرهابية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كفضيل إرهابي عالمي. وفي يناير ٢٠١٧ قررت الجماعة حل نفسها لينضم عناصرها إلى فصائل أخرى، أغلبها منضوية تحت راية "الجيش الحر" أو "الجيش الوطني السوري"

د- أنصار التوحيد

من الجماعات المتطرفة والناشطة في شمال سوريا، وإحدى الوحدات المندمجة في الجيش السوري الحر. تشكّل هذا الفصيل عام ٢٠١٢، بعد دمج مجموعات صغيرة، لتصبح لاحقاً أغلب عناصره من بقايا "جند الأقصى"، كما يعتبر امتداداً لجماعة "جند الأقصى" فالاثنتان لا يختلفان عن أدبيات تنظيم القاعدة، بعقيدته الجهادية، إلا إنه بدأ بتغيير عقيدته بما يتوافق مع السياسة التركية القطرية، حيث أعلن استقلاليته في مايو ٢٠٢٠ وعدم ارتباطه بأي تنظيم آخر في سوريا.

كل ما سبق من تغيير في هذا الفصيل، يؤكد أن "أنصار التوحيد" ما هو إلا تغيير لإسم جند الأقصى، وإعلان استقلاله بشكل إعادة تشكيل جماعات إرهابية تدار بشكل سري من قبل داعميهم، وكبديل جاهز "جبهة النصر" إذا ما حدثت أية تطورات جديدة. لذا شكّل وجوده في إدلب مبرراً رئيسياً لقصف المدينة من قبل النظام السوري وروسيا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، ففي آب ٢٠١٩، استهدفت القوات الأمريكية معسكراً لها في بلدة كفريا بمحافظة إدلب.

هـ- نور الدين الزنكي

من أكثر الجماعات النشطة في سوريا، تشكّلت منذ نوفمبر ٢٠١١، واعتبرت نفسها مستقلة. إلا إنها غيرت من أسمائها لا أكثر، فمن "الزنكي" إلى الانضمام لـ "لواء التوحيد" إلى "تجمع فاستقم كما أمرت" المقربة من الإخوان، لتنتهي بالعودة إلى تسميتها الأساسية، مع إضافة كلمة إسلامية عليها، بعد أن تشبعت بأيدولوجية باقي الفصائل، لتصبح "كتائب نور الدين الزنكي الإسلامية"، ثم انضمت هذه الجماعة لـ "جيش المجاهدين" وشكّل أحد أعمدته، لتعلن فيما

بعد انسحابها من الأخير في أيار ٢٠١٤، ولتغيير اسمها من "كتائب نور الدين الزنكي الإسلامية"، إلى "حركة نور الدين الزنكي".

رغم اعتبار هذا الفصيل نفسه كمعارضة معتدلة، إلا إنَّ سجّله لا يخلو من الانتهاكات والجرائم، كحادثة ذبح الطفل "عبدالله عيسى"، على يد أحد عناصرها، وتعذيب مدنيين، وفق ما أكدته مقاطع فيديو مصورة تداولها الناشطون، وبررت المعارضة السورية هذه الممارسات من خلال اعتبارها "أخطاء فردية"، لتبريرها. إلا إنها لم تكن سوى جزء من سلسلة جرائم متكررة ارتكبتها هذا التنظيم أسوة بباقي الفصائل المنضوية تحت راية "الجيش السوري الحر" أو "الجيش الوطني السوري"^{٤٦}.

وفي يوليو ٢٠١٦ أصدرت منظمة العفو الدولية، تقريراً كشفت فيه قيام جماعات مسلحة بعمليات قتل وتعذيب وخطف في مناطق حلب وإدلب وغيرها من مناطق في شمال سوريا، وكان من بين المشتركين ضمن هذه الجماعات "حركة نور الدين الزنكي".^{٤٧}

لذا، مهما اختلفت تسميات هذه الفصائل المسلحة، فهي تبقى في جوهرها على صلة بالتنظيمات المتطرفة، وما يعزز هذا الاعتقاد هو انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم المرتكبة ضد المدنيين في مناطق سيطرتها وخارجها.

فقدان للتنظيم العسكري

ما سبق من تقارير وأدلة لانتهاكات هذه المعارضة المسلحة وجرائمها؛ يؤكد عدم أهليتها لإدارة البلاد؛ فهي لا تختلف عن أي تنظيم يسيء للمدنيين قبل أي طرف عسكري معارض له، ووفقاً لما أكدته العديد من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، فإنَّ هذه الفصائل والتي تندرج أغلبها تحت مظلة الجيش السوري الحر، أو الجيش الوطني السوري، والذي يمثله الائتلاف السوري المعارض في الخارج، ارتكبت جرائم بحق المدنيين خارج إطار القانون، ومنعت عودة أصحاب الأراضي إليها، ونهبت الممتلكات، واحتلت مناطقهم بصورة غير قانونية.

^{٤٦} جريمة ذبح الطفل عبدالله عيسى

^{٤٧} منظمة العفو الدولية: سوريا: حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة على أيدي الجماعات

وقد أظهرت نتائج عمليات هذه الفصائل وداعميها، كذب ادعاءاتها بشأن قدرتها على إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وعدم توفير الأمان للسكان القاطنين فيها، فما حصل هو العكس تماماً، فقد فقدت السيطرة على قيادة تلك المناطق، وفر الأمان منها مع دخولهم إليها، وانتهت بنتائج كارثية. وهذا ما أشارت إليه "سارة ليا ويتسن" مديرة قسم الشرق الأوسط لهيومن رايتس ووتش تعليقاً على ما حصل في المناطق الآمنة التي اقترحتها تركيا نتيجة عملياتها العسكرية في سورية: "إن الاعدامات، ونهب الممتلكات، ومنع عودة النازحين إلى ديارهم، هي أدلة دامغة على أن "المناطق الآمنة" المقترحة من تركيا لن تكون آمنة، خلافاً للرواية التركية بأن عملياتها ستنشأ منطقة آمنة، فإن الجماعات التي تستخدمها لإدارة المنطقة ترتكب انتهاكات ضد المدنيين وتميز على أسس عرقية".^{٤٨}

وهنا يمكن القول إن الانتهاكات وارتكاب الجرائم بحق المدنيين لن تتوقف مادامت تمثلها هكذا معارضة استمرت في جرائمها دون رقيب أو حسيب، وكون أغلب الفصائل السابق ذكرها اندرجت تحت مظلة موحدة كـ "الجيش السوري الحر" أو "الجيش الوطني السوري"، الجناح العسكري للائتلاف السوري المعارض، الذي يدعي تمثيله السياسي للسوريين، فالكل يتحمل مسؤولية هذه الجرائم، ولا يجب أن يمر الأمر دون محاسبة، وإدراجهم ضمن خانة واحدة مع باقي التنظيمات الإرهابية، لارتكابهم جرائم ضد السوريين كأبي فصيل إرهابي آخر. وهذا ما تتحمله أيضاً الدول الداعمة لها. ومع استمرار انتهاكات هذه المعارضة وزيادة نشاطها بشقيها السياسي والعسكري، تقوضت شروط حل الأزمة السورية بشكل خطير، وشارك عدد كبير من الجهات الفاعلة في هذا الصراع المُسيس بشكل مباشر أو غير مباشر، وحوّلت الأزمة من أزمة محلية إلى أزمة إقليمية ودولية، فأصبحت الجهات الفاعلة لديها وجهات نظر مختلفة، مما أدى إلى الفشل في الوصول إلى توافق حول شكل الحل النهائي للأزمة السورية.

خاتمة

ما سبق يؤكد مسؤولية المعارضة في تحمل هزيمتها، وفشلها في تأسيس كيان لجذب قاعدة شعبية أوسع، وأيضاً فشلها في تجسيد مطالب الشعب، واتخاذ القرارات المناسبة، كما أنها

^{٤٨} هيومن رايتس ووتش: سوريا: انتهاكات بحق المدنيين في "المناطق الآمنة"

لم تستعد من أخطاء الماضي، بل تراكمت مع أخطاء الحاضر، وازدادت العشوائية، وخاصة من الناحية العسكرية، فقد فتح المجال لتدخل قوى بعيدة عن إرادة السوريين، ومرتبطة بأجندات خارجية. فضلاً عن قضايا ممارسة الإرهاب وقضايا الفساد والسرقة، التي يتهم أعضاء المعارضة بعضهم البعض فيها.

إذاً فرؤيتهم للأزمة السورية كانت سطحية، وعليه تكررت الاخفاقات في تحقيق أي هدف، ويمكن اختصار أسبابها كما يلي:

- الخليط غير المتجانس لأعضائه من منفيين ومثقفين وعلمانيين، وإسلاميين، خلق طيفاً متنوعاً من مجموعات وأفراد يفتقرون لأية صلة، أو قواسم مشتركة، أو رؤى موحدة، فضلاً عن فقدانهم للتواصل مع المتظاهرين في الداخل.

- خلق حلقة من الإحباط وانعدام الثقة، قوّض مصداقيتها لدى القواعد الشعبية، مما دفع بالعديد من الفصائل المسلحة لرفض شرعية الائتلاف.

- الأهداف غير الواضحة، حيث كرّرت المعارضة بشتى أطيافها على أهمية الوحدة، لكن دون أي نشاط تنظيمي، مما قلص قدرتها على طرح مطالب ذات رؤية موحدة.

- خطاب التصدي لتبرير فشلها، حيث بالغت المعارضة في تقدير قدراتها أمام الداخل، وخاصة منذ العام ٢٠١٦، بعد تهاوي قدرتها العسكرية والسياسية، كانت الخطابات الوسيلة الوحيدة للتصدي.

- غياب التنسيق بين داعمها الإقليميين، حيث غذت المنافسة الانقسامية بين الأعضاء في كافة المجالس، وخاصة ممن يُحسبون على دول الخليج وتركيا، الأمر الذي أدى إلى انحراف المعارضة عن مهمتها الرئيسية، لصالح أجندات اقليمية.

- دفع الحراك الشعبي نحو التسليح، دون وجود قدرات تنظيمية لها، أو نفوذ، فاستيلاء الفصائل على أراضي، وعدم قدرة المعارضة على السيطرة عليها، جعلها ضعيفة، وكان السبب في خسارتها لدعم القوى الخارجية، التي انتقدت سلوك الجماعات الإسلامية المنضوية تحت رايتها.